

الوضع الصحيح للاصلاح الاجتماعى فى مصر للأستاذ محمد عبد الرحيم عنبر

- ٢ -

—————

ذكرنا فى العدد ٤١٨ من هذه المجلة للفراء أن الوضع للصحيح للاصلاح الاجتماعى فى مصر يقتضينا ألا ننظر إلى الفقر كشكلة قائمة بذاتها ؛ لأنه — كما قلنا — نتيجة لمشاكل أخرى كثيرة . وعلى ذلك يجب علينا أن نبين مدى مساهمة تلك المشاكل فى خلقه ومضاعفة آثاره المخرجة . وهى كلها مشكلات اجتماعية خطيرة ملحة . واستمرار وجودها واستفحالها يجعلها تتفاعل بعضها مع بعض ، وتنتج عصار للشقاء الذى تتجرع كأسه الأغلبية الساحقة من سكان هذه البلاد

والذين يتعدون عن « الفقر » وحده غططون كل الخطأ ، إذ لا يملحون إلا بإعادة توزيع الأراضي على جميع أفراد الشعب على السواء وملء جيوب الفقراء بالمال . وهو أمر مستحيل وضار من الوجهة الاجتماعية ومناقض للبداهة السليمة والقوانين السماوية كلها ومنافى لمناطق الأشياء . فلو تحول الشعب يوماً ما إلى أغنياء يمثل هذه الطريقة لاضطرب المجتمع من جديد بمنف اعتماد الطبيعة توازنها الفطرى ، وعاد معظم الفقراء إلى ما هو أشد وأنتكى من فقرهم الأول . فالاظمية قوانين خفية تسرى من تلقاء نفسها ونحطم كل ما يقف فى سبيلها . والفقر ظاهرة طبيعية ، ولكنه عند ما يتجاوز حده يصبح ظاهرة اقتصادية اجتماعية . وإذا كنا قد تحدثنا فى المقال السابق عن سلة الحالة الاقتصادية بالفقر ، فلنحاول اليوم أن نرسم صورة سريعة للصلة الوثيقة بين مشكلتى الجهل والفقر .

مشكلة الجهل فى مصر

كثير من الناس ما زالوا يخلطون بين الجهل والأمية ، ولا يفرقون بينهما . فالأمية ضد التعليم بمعناه الضيق . أما الجهل

فهو عكس للثقافة التى تستلزمها الحضارة والتربية العامة للشعب . وهى أوسع معنى من التعليم وأشد ثروماً منه . فالتبى عليه الصلاة والسلام كان أمياً لا يعرف للقراءة والكتابة ، ولكنه كان مثقفاً ، نير للفكر ، واسع الإدراك ، ولهذا تمكن من الاضطلاع برسائله العظيمة . وكلم من راسمالين عالمين وعظماء ومخترعين دوليين معروفين لم ينالوا قسطاً وافراً من التعليم . ويقابل هؤلاء متعلمون ، ومنهم من درسوا فى الجامعات ، ترام يتكلمون أو تقرأ لهم ما يكتبون فتشمر أن على شخصياتهم الباهتة سمات الجهل المطبق والمنطق السقيم . وعلى هذا يصح أن نقول : وكلم فى المتعلمين من جهلاء !

وقد كان للنرض من التعليم فى الماضى هو تأهيل للشبان للأعمال الحكومية الآلية ، ولا شىء غير ذلك ، عند ما كانت تسيطر على دفة الحكومة والتعليم عقليات إنجليزية ركزت بين أناملها تصريف الأمور ، وصار تبعاً لذلك للطلبة نسخاً متشابهة مكررة من أصل واحد ثم انتهى هذا العهد ، وظهرت فى الوجود نظريات جديدة تربوية نادت بوجود الاهتمام بشخصية الفرد ، وإنماء ملكات الابتكار المودعة فى جهازه البشرى الدقيق . وقد تطورت تلك للنظريات ، وصارت توائم بين حاجات الفرد وحاجات الجماعة التى لا غنى عن المحافظة عليها ، ولا مفر من تنسيق نشاط أفرادها مع زيادة نعمها لهم ؛ وبذلك صار التعليم تربية وثقافة حرة مرنة لا مجرد تلقين معلومات جافة ، وحشو الأدمغة بدراسات ميتة لا غناء فيها ولا طائل تحتها . وصارت للتجارب العلمية والعملية للكثيرة التى تطبق لليوم فى أوربا وأمريكا توحى دائماً بالبرامج للنافمة التى تكون أكثر انطباقاً على حاجات الفرد للفريضة والاجتماعية والمادية . وليس فى نيتى أن أعتدى على اختصاص الفنيين وأخوض فى شروح وفروق تلك للنظريات التربوية الحديثة ، فأنا أمر عليها بقدر ما يسمح لى بحث اجتماعى كهذا ، وإنما أذكر أن هدف للتربية الحديثة هو الإكثار من الكفايات الاجتماعية . وهى — أى الكفايات الاجتماعية — وحدها القادرة على الحياة والكفاح وكسب القوت المحترم الشريف فى عصر مضطرب بالشهوات الماحقة والصوالح المتمارسة ، والنظريات العلمية المتجددة على الدوام . والتربية

الطهقات في أشد الحاجة إلى التعليم ، بل وإلى نوع معين بالذات من التعليم .

ومن الغريب ، بل من المضحك المبكى ، أن مصر التي تشكو الأمية سر الشكوى بها أزمة بطالة بين التملين . وها مشكلتان متناقضتان ، ولما يجتمعان في بلد متحضر . ومصر هذا التناقض أن المشرعين على التعليم — في الماضي — لم يراعوا حاجة البلاد إلى التعليم ، ولم يحدوا للضرورات الاجتماعية حساباً . ونحن اليوم ندفع ثمن هذه الجريئة الوطنية من كرامتنا وثروتنا القومية ، ونماني تأخرًا نخجلًا في حضارتنا العقلية والأدبية والمادية .

ولو أردنا تشخيص مرض الأمية النفسية في مصر لوجدنا أسبابه كما يأتي مجتمعة وبلا ترتيب :

١ — مسألة ما ينفق على التعليم بالنسبة لحاجة الشعب إليه ، والرغبة في مسايرة العصر : ميزانية التعليم لا تزيد عن ٩٣ ٪ من الميزانية العامة مع أن المستر كلايارد — الخبير السويسري — الذي استقدمته الحكومة المصرية منذ أكثر من اثني عشر عاماً — أوصى برفع هذه النسبة إلى ١٢ ٪ على الأقل ، لأن إنفاذ مشروعات الإصلاح التي تتطلبها البلاد تتوقف على نحو الأمية ، ونوع التعليم الذي يعطى لأفراد الشعب . ولكي ندلل على مسألة ميزانية وزارة المعارف قد يكفي أن نضرب الأمثال . فنسبة ميزانية التعليم في النرويج إلى الميزانية العامة ١٣٧ ٪ ، وفي الدانمارك ١٤٢ ٪ ، وفي هولندا ١٩٣ ٪ ، وفي سويسرا ٣٠ ٪ مع أن شعوب هذه البلاد على درجة عالية من حيث التعليم

١ — سوء توزيع ميزانية التعليم

بدأت الحكومة المصرية بالاهتمام بالتعليم الإلزامي منذ سنة ١٩١٧ حين وضع النفور له عدلي يكن باشا وزير المعارف في ذلك الوقت تقريراً واقعياً عن ضرورة التوسع في هذا النوع من التعليم بحيث يكفل تعليم ٨٠ ٪ من الذكور ، ٥٠ ٪ من الإناث ، وها هو ذا قد مر ما يقرب من ربع قرن والحالة آخذة في الانحطاط ووزارة المعارف تسأل نفسها كل يوم : ما هي مهمة هذا التعليم ، وما هي أهدافه وبرامجه ؟ مع أنه في يقيني أن مهمة وزارة المعارف لو اقتصر على ذلك النوع من التعليم ، وقامت بها جاهدة ناجحة

الحديثة توحى بالتعليم الذي يناسبها ولا يطل آثارها . وهي إذا سارت في مجراها العلمي المنتج كانت أقوى درع ضد الفقر ، وأيسر السبل إلى الثروة والرفق والمجد

ومصر لم تعمل بعد بهذه النظريات ، وإن كانت قد عرفت وأرسلت البعثات لدراسة البعثات لدراساتها ، ولم تأخذ بنصيبها من رسالة التربية الحديثة وإن كانت تنادي بها وتعطف عليها وتشترك في مؤتمراتها . ويخطئ بل يكذب من يقول غير هذا عن وزارة المعارف . فهي نفسها إلى اليوم حائرة ضالة طريقها مرتبكة لم تلم بعد رسالتها ، ولم تفهم مهمتها على وجه التحديد ١١ وهو أمر لو كان في بلد آخر غير مصر لسكان جريئة لا تفتقر ، ولا تهتم وزارة المعارف بإفساد حياة الناس ، ولرفعت عليها للقضايا من أولياء أمور الطلبة ، ولثار عليها الرأي العام . وذلك لأن التعليم في عصرنا هذا فريضة وطنية ، وللتربية العامة واجب مقدس . ووزارة المعارف هي وحدها الأمينة عليهما ؟ فإذا هي اضطربت في نادية رسالتها كان الأمر نكراً ، واضطربت معها حياة الناس ، وارتبك سير الآلة الاجتماعية . وإذا كنا نعلم أن جهالة فرد قد تطوَّح بمقتبل أمرة أو عدة أسرات أمكننا أن نقصور مدى الخطورة في جهالة شعب بأسره ١١

ولنسر الآن شيئاً من التفصيل عن هذه الناحية . فقد جاء في الإحصاءات الأخيرة أن نسبة التملين بين الصغار الذين بلغوا سن التعليم هي ١٢ ٪ . ولتبيان مسألة هذه النسبة نذكر أنها في السويد ٩٨ ٪ ، وفي تشيكوسلوفاكيا ٦٠ ٪ ، وفي اليونان ٣١ ٪ ، مع أن المعروف عن هذه الدول أنها من الصف الثاني والثالث من حيث التعليم .

أما نسبة الأمية — ولا نقول الجهالة فأمر هذه أفدح وأذكى — فيمن قاتوا سن التعليم من الذكور فهي ٧٩ ٪ . وإن هذه النسبة المنحجلة جداً لتصبح أشد هولاً لو أسقطنا من الحساب عاصمتي القطار (للقاهرة والاسكندرية) إذ نجدها في أسوان وأسيوط وجرجا ٩١ ٪ ، ثم تتراوح في باقي المديرية بين ذلك وبين ٧٠ ٪ .

فإذا أردنا أن ندلف من التعميم إلى التخصيص وجدنا طار الأمية متفشياً بين أرباب المدن والفلاحين ، مع أن هذه

لأدت رسالتها الشعبية على أكل وجه ، ولكنها مضطربة موزعة
للفكر بين هذا للتعليم وغيره من أنواع للتعليم الأخرى . وأعتقد
— غير مثال — أنها قد فشلت فيها جميعاً ، وقد ترتب على ذلك
أن صار هذا الجيل إلى فشل خطير ، أصبح معه عاجزاً عن الكفاح
في الحياة من أجل كسب للثروات

نعم إن وزارة المعارف تضاعف ذلك الخطأ بإغفالها الحاجات
الفردية والاجتماعية في ميدان التعليم والتربية ، واهتمامها بالتعليم
النظري للقليل النخلة في عصرنا هذا أكثر من اهتمامها بالتعليم
اللهي للتخزين للفائدة . فقد بلغت نسبة إنفاقها على النوعين ١ : ٤
مع أن العكس هو الأولى والأصح . نعم إن مصر شعب زراعي
ولكن المزارع المصري ما زال يعيش بمقيلة آياه وأجداده حتى
أصبح عاجزاً عن متابعة تقلبات الأسواق المحلية والعالمية التي
يصرف فيها محصولاته ، فقد سيطرت المقيلة الجديدة المثقفة على
كل شيء : على الحقل والمصنع والتاجر والسوق . ومصر ككل
شعب زراعي لا تستطيع أن تعتمد في معاشها على الزراعة وحدها
وخاصة أن في جوف تربتها مواد أولية ثمينة ، وجوها مناسبة
لصناعات عديدة ، وبها فعلاً نهضة صناعية متوثبة

ووزارة المعارف تأتي إلا أن تخطي في كل شيء . فصر
يرغم كونها بلداً ديمقراطياً يعيش على فأس للفلاح وجهد للعامل ،
وبرغم أن الشعب المصري « يتمتع » بنسبة من الأمية لا مثيل
لها في العالم ، فإن وزارة المعارف لا تبذل من الجهد ، ولا من المال
على التعليم الأولى واللازم الخاص بهاتين الطبقتين قدر ما تبذله
منهما على التعليم الخاص بآبناء الطبقات الميسورة والراقية . ومعنى
ذلك أن في مصر الديمقراطية تملأ أرسناتاً ديمقراطية ، وهو أمر من
الأمور الكثيرة المكوسة في بلادنا العزيزة !

٣ - فصار البرامج التعليمية

من أبسط القوانين البدئية أن الوسائل تخضع للغايات
وتخدمها ، وليس العكس ، لأن الوسائل فانية متغيرة ، أما الغايات
فمن صفاتها الثبات والديمومية . ومن المعروف أن البرامج الدراسية
ليست بذاتها غاية مقدسة ، وإنما هي وسيلة لغاية اجتماعية وقومية .
ولكن مصر جرى فيها العرف على أن تقفى الغايات في الوسائل .
وهذه القاعدة مطبقة على التربية والتعليم . فقد ضيقت التربية

على مذهب للتعليم دون أن يستفيد للتعليم من هذه التضحية !
فوزارة المعارف لم تستطع إلى الآن أن تكون وزارة تربية ، وإنما
ظلت وزارة تعليم بمعناه الضيق القديم : أي وزارة تلقين معلومات
جافة ، ودراسات مقيمة لا أثر للتجديد والابتكار فيهما . وبرامجها
الدراسية أصدق شاهد على هذا ؛ فهي كل يوم في شأن ، ولها
في نهاية وبداية كل عام دراسي ضخام يمدون الآن بالآلاف يتعلمهم
المجتمع المضطرب للقاسى والكفاح الذي لا يرحم . فإذا شبهنا
المجتمع بفرح مشيد ، أو بناء قائم ، كان فيه أولئك الطلبة
القاشلون كأنقاض الهدم ! فكل شاب مقلم فاشل هو « شهادة
فقر حية » لنفسه ولأسرته . وهو جزء خسر في آلة المجتمع .
فهل أحست وزارة المعارف بمسؤوليتها في هذا الخلل الخطير
للشأن بحسم المجتمع ؟ أم هي مشغولة بكبار موظفيها وترقياتهم
وأغراضهم ، ذاهلة عن رسالتها ، حائرة في تحديد مهمتها ؟ !

محمد هيب الرميم غنيم
وزارة الشؤون الاجتماعية

يظهر قريباً كتاب :

سعد زغلول من قضيت

تأليف

عبد حسن الزيات

النجاشي

محاولة لتحليل سعد زغلول على ضوء الأحكام القضائية التي أصدرها
في مختلف الشؤون ؛ وقد اصطفى المؤلف منها نحو ستين حكماً عاجلاً
بالفهرس والتحليل وحاول ردها إلى بواطنها الظاهرة أو الخفية من طباع
الرجل ونفاساته ومزاجه وخطابه الوطنية والاجتماعية ، وآثار الموازنة
بينها وبين أحكام غيره من القضاة في القضاءين الأهلي والمختلط التي
أصدرها في مثل ما عرض له مع تنقي تطورها من قبله ولهمده حتى الآن